

الفصل الثانى

دور الفقه الإسلامى فى العمارة التجارية

obeikandi.com

تنوعت المنشآت التجارية بمدينتي القاهرة ورشيد ومنها الأسواق^(١) والقياسر^(٢) والوكالات^(٣) ، ونالت الأسواق وآدابها اهتمام الفقهاء المسلمين ، لما يحدث فيها بصفة دورية من احتكاك بين مختلف طوائف المجتمع ، وانعكس هذا الاهتمام بصفة خاصة في كتب الحسبة^(٤) ، والتي نستطيع من خلالها أن نتعرف على التركيب العام

(١) السوق : مشتقة من سوق الناس بضائعهم ، وهي تذكر أو تؤنث ، والجمع أسواق .
(٢) القيسارية : كلمة يونانية أصلها "قيساريون" بمعنى السوق أطلقت بعد ذلك على الشارع التجارى فى المدن ، وقد عرفت الفسطاط القياسر ، وكانت تنسب إلى أصحابها ، أو لما يباع فيها ، واستمرت فى جميع العصور الإسلامية ، وضمت عدداً من الحوانيت وهى مشابهة للأسواق ، وكانت كل قيسارية مستقلة بذاتها ، كما كانت مستطيلة أو مربعة تصطف الدكاكين بداخلها ، وكان لها أبواب خارجية تبلغ أحيانا سبعة أبواب ، وكان يقوم على حراستها حارسان أو حارس واحد ، ويعلو هذه المحلات ربع يسكنه الأجانب وغيرهم ، وكان يلحق بكل قيسارية دورة مياه ، وحمام ، وأحيانا يكون أعلى القيسارية مسجد .
انظر ، ابن دقماق الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، ٤٠ .
د. أمال العمرى ، المنشآت التجارية فى القاهرة فى زمن الأيوبيين والمماليك ، ص ١١٧ ،
١١٩ مخطوط رسالة دكتوراة ، كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٧٥ م .

Le Bruyn : Travels of cornille Le Bruyn T.1 , 1680 p.112 .

Etcombe : inscription arabe D'un Khan Ottoman a'Rosette
(B.S.R.A.Rol .X1,2, Alex . 1942) p.115 .

محمود درويش ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٣) الوكالات : كانت كلمة الوكالة مستعملة ومنتشرة منذ أوائل العصر الفاطمى ، وهى تطلق على العمائر التى أعدت لتكون سكنا للتجار ، ولحفظ بضائعهم وقد أنشأتها الحكومة والأفراد ، على أن يكونوا من كبار التجار ، الذين يقومون بأعمال الوكالة عن التجار ومن ثم نشأ اسم الوكالة نتيجة لهذا الدور الذى يقوم به وكيل التجار ، وكانت الوكالات تتكون من فناء تحيط به أروقة وغرف لتخزين البضائع تعلوها غرف لإقامة التجار ، وكان يلحق بالوكالة مسجد .

انظر : د. أمال العمرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ، ١٦٨ .

د. أمال العمرى ، أضواء على المنشآت التجارية فى مصر المملوكية ، ص ٦٩ مجلة كلية الآثار - جامعة القاهرة - الكتاب الذهبى ، ج ٢ . ١٩٧٨ م .

د . صالح لمعى ، التراث المعمارى الإسلامى فى مصر ، ص ٥٩ ، ٦٠ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ ما .

(٤) تعرف الحسبة بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله . وكان يقوم بهذه الوظيفة فى الدولة الإسلامية شخص يطلق عليه المحتسب .

لأسواق المدن الإسلامية ، وعلى توزيعها داخل المدينة طبقا لما تحتويه هذه المؤلفات من معلومات ثرية تعكس مدى خبرة المسلمين فى هذا المجال ، وقد طبق فيها العديد من القواعد الفقهية كقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" ، و "سد الذرائع" ، وغيرها من القواعد الفقهية المتعلقة بحركة العمران بالمدين الإسلامية^(١) .

وبناء الأسواق عند فقهاء المسلمين مندوب ، وعللوا ذلك بأن الناس يحتاج بعضهم إلى مافى يد البعض الآخر ، وهذا لا يتم إلا بالبيع غالبا ، وحتى لا يتكلف الناس مشقة البحث عن تلك الحوائج ومعرفة أصحابها ، اقتضت الحكمة أن يكون لهم مكان عام معروف يقصده الناس من البائعين والمشتريين بمختلف أنواع السلع ، فيسر ذلك على الناس أمورهم ومعاشهم . فندب بناؤه ليملكه من سبق إليه قبل أن يخصصها ولى الأمر لأشخاص معينين أو لمصالح أخرى ، وتحفظ به السلع ، ويحتفى ببنائه من الحر والبرد والمطر ، ومن سطوة السراق^(٢) . ومن هنا نستطيع أن نفسر من خلال التحليل الفقهي السابق ، التوزيع المكاني للأسواق داخل مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد خصصت أماكن بعينها لتكون أسواقا دون غيرها . ودعم ذلك مبدأ الخصوصية الذى قام إلى خصوصية بعض الأماكن بحيث لا يستطيع كل الناس ارتيادها ، وهذا ماسبق وأن توسعنا فى بيانه فى الفصل الأول .

ونستطيع أن نطبق ماورد فى كتب الحسبة والفقهاء الإسلامى على أسواق مدينتى القاهرة ورشيد . وهو ماسوف نفضله فى النقاط التالية :

= انظر : الماوردى ، أبى الحسن ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٢٤٠ ، مكتب الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦ م .

(١) ومن كتب الحسبة التى تم الاستعانة بها لوضعها التصور التطبيقى للحسبة فى مدينتى القاهرة ورشيد :-

- الشيزرى ، عبد الرحمن بن نصر ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق الدكتور السيد الباز العرنى ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ٢ . ١٩٨١ م .

- ابن الأخوة ، محمد بن محمد بن أحمد ، معالم القرية فى أحكام الحسبة ، تحقيق روبن لوى ، نشر مكتبة المتنبي ، القاهرة . بدون تاريخ .

- ابن بسام ، محمد بن أحمد ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ضمن كتاب ، فى التراث الاقتصادى الإسلامى ، بيروت ، دار الحديث . ١٩٩٠ م .

- السنمى ، عمر بن محمد بن عوض ، نصاب الاحتساب ، تحقيق د. مريزن سعيد عيسى ، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة . ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

(٢) إبراهيم بن محمد بن يوسف الفايز ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

التوزيع المكاني

هناك اعتبارات عديدة حكمت توزيع الأسواق على مختلف مناطق مدينتي القاهرة ورشيد ، ابتداء من مركزى المدينتين حتى أطرافهما ، كما تحكم نوعية المنشآت التجارية التى يمكن أن توجد بجوار بعضها البعض ، وأهم هذه الاعتبارات مايلي :-

١- حاجات السكان المتكررة ، والضرورية ، لبعض السلع تتطلب وجود أسواق معينة فى جميع قطاعات المدينة دون استثناء مع تركز لها فى الشارع الرئيسى ، ولهذا نجد تركز حوانيت الشماعين ، والكتيين ، والشرابشين ، والصاغة ، والنحاسين ، وغيرها بهذا الشارع بمدينة القاهرة ونجد نفس الأمر فى مدينة رشيد فنجد على طول القنطرة العظمى تمتد حوانيت الحرف من كافة الطوائف مثل : الحدادين ، والنحاسين ، والبخافيين ، (وهم صناع الطواقي والكوافي) ، والأساكفة ، والعقادية ، وغيرهم من أرباب الحرف .

ولتلبية احتياج الأحياء من السلع كان يلحق بكل حى سوق يلبى متطلباته ، ومن هذه الأسواق حارة برجوان ، والذي يحدد مكانة المقريزى بأنه فى الحد القبلى من حارة برجوان أى أن هناك تحديداً مكانياً للسوق الذى يرتاده أهل الحارة الساكنون فيها .

وهذا يعنى أن السوق يقع فى مكان عام من الحارة وهناك خصوصية لمساكن الحارة تم احترامها عند تحديد مكان السوق ، ويعطينا المقريزى فكرة عامة عن هذا السوق فيذكر أنه أدرك سوق حارة برجوان وهو أعظم أسواق القاهرة ... "فبالحارة فرنان ولها السوق الذى لا يحتاج ساكنها إلى غيره ، وكان هذا السوق من سوق.خان الرواسين ، إلى سوق الشماعين ، معمور الجانبين بالعدة الوافرة من بيعاى لحم الضأن السليخ ، وبيعاى اللحم السميط ، وبيعاى اللحم البقرى ، وبه عدة كثيرة من الزياتين ، وكثير من الجبائين ، والخبازين ، والعطارين ، والخضرين ، وكثير من بيعاى الأمتعة...الخ^(١) وكذلك كان يوجد بحى الأريكية الذى أنشأه الأمير أزبك من طحطخ سوق خاص به ، منفصل عن المنطقة السكنية تباع فيه شتى السلع^(٢) .

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) ابن إياس ، محمد بن أحمد ، نزهة الأُمم فى العجائب والحكم ص ٢٥٩ : ٢٧١ . تحقيق د .

محمد زينهم عزب ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥ م .

وهذا يؤكد المستويات التى سبق وأن ذكرناها فى الفصل الأول من تعدد مستويات الشوارع بالمدينتين حيث توجد شوارع عامه وهى التى نرى فيها فى القاهرة ورشيد تركيز الأسواق العامة للمدينة ، وقد تقع أسواق الأحياء بين الشوارع العامة ، ومستوى العام الخاص من الشوارع وهو مستوى أكثر خصوصية من الشوارع العامة ، أما الشوارع الخاصة فلا يوجد بها أسواق ولكنها خاصة للسكنى فقط .

ومن هنا تتضح لنا الجغرافيا السكنية فى المدينتين ، وهى جغرافيا مرتبطة بعوامل ثابتة فى البنية الحضرية للمدينة ، حيث يشكل الشارع العام مركز تلك البنية . وكان ذلك الشارع الذى يقطع المدينتين من شمالهما إلى جنوبهما ، الموقع الذى تتركز فيه النشاطات الاقتصادية الرئيسية ، وأهم المباني العامة . وعلى وجه العموم كانت المناطق السكنية فى المدينة تتميز عن المناطق التجارية بكل وضوح . وهذا ناتج أيضا عن إعطاء الطريق حقه من حيث السعة والوظيفة ، والآداب ، وعدم إلحاق الضرر بالغير بأى وجه من الوجوه عملا بالحديث النبوى الشريف : "لا ضرر ولا ضرار" وهو مبدأ عام تقوم عليه كل المعاملات والسلوكيات بين سكان القاهرة ورشيد ، لذلك لا يكاد يخلو كتاب فقه من باب نفى الضرر^(١) .

٢- بعض الحرف تقتضى طبيعتها أن تكون أماكن وجودها خارج المدينة أو على أطرافها الحدودية . وهكذا كانت أسواق المنتجات الواردة من الأرياف تقع بالقرب من الأبواب فى أراضى خالية تسمى "رحبة" ، أو "عرصة" ، أو "رقعة" ، وكانت أسواق الخراف والمذابح تقع أيضا بالقرب من حدود القاهرة ، ومن أشهرها مذبح الحسينية الذى كان يقع خارج باب النصر^(٢) ، وأقيمت أنشطة أخرى مزعجة أو ملوثة (تخرج روائح كريهة أو دخان) بعيدا عن المدينة مثل : المدايح ، وأفران الفخار . وكان احتياج بعض الأنشطة لمساحات واسعة يدفعها إلى اختيار مواقعها فى الأطراف : وهكذا أقيمت صناعة الحصير فى جنوب شرق القاهرة (حتى الحصرية)^(٣) .

(١) د . فريد بن سليمان ، الفقهاء والمدينة ، ص ٨٨ ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد التاسع والعاشر . أغسطس ١٩٩٤ م .

(٢) أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ص ٢٧٥ ، ترجمة زهير

الشايب ، نشر مؤسسة روز اليوسف . ١٩٧٤ م .

ترجمة أيمن فؤاد سيد ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨ م .

(٣) أندريه ريمون ، القاهرة ، تاريخ حاضرة ، ص ٩٩ .

ونجد نفس الشيء فى رشيد فنجد فى أقصى جنوب المدينة المذبح ، ومحارق الجير، وسوق الفحامين ، وهى أنشطة ملوثة للبيئة وتسبب أضرارا للسكان^(١) . وكذلك تركزت دوائر الأرز جنوب المدينة وهى من الأنشطة الصناعية التى تحتاج إلى أماكن خاصة .

وصنفت الحوانيت فى أسواق المدينتين تصنيفا يمكن من مراقبة السوق ، ويسهل على المشتري الوصول إلى حاجته ويدفع إلى التنافس على النحو التالى :-

التخصص

لقد صنفت التجارات فى أسواق المدينتين تصنيفا تجاريا يعتمد على التخصص ، وبينت كتب الحسبة ذلك ، حيث يخص لأصحاب كل حرفة جانب من السوق ، سواء على امتداد الشارع الأعظم ، أو الشوارع الجانبية المتفرعة منه على هيئة حوانيت متراصة تضم أصحاب كل حرفة أو تجارة ، يعرضون صناعتهم فيها ، فإن ذلك لتضادهم أوفق ، ولصناعتهم أنفق ، وذلك مما يدفع إلى التنافس فى المعروض من التجارات ، كما يسهل وصول المشتري إلى حاجته بيسر وسهولة^(٢) .

وعرفت مدينتا القاهرة ورشيد الأسواق المتخصصة ، وانعكس هذا التخصص على مسميات الأسواق بهما ، ففى القاهرة^(٣) نجد سوق المرحلين الذى يباع فيه رحالات الجمال، وسوق الشماعين وسوق الدجاجين ، وسوق المهامزين^(٤) . وكذلك فى أسواق رشيد التى عرفت الأسواق المتخصصة أيضا على طول شارعها الأعظم والشوارع المتفرعة منه . ومنها سوق القفاصين وهم صناع الأقفاص ، والصاغة ، والحدادين والخواصين وهم صناع السلال... الخ .

(١) عن أسواق مدينة رشيد فى العصر المملوكى وتوزيعها فى المدينة انظر :

Laurent D'arrieux , Memories Du Chervelier D' arviex , p216 . Paris . 1635 .

(٢) الشيزرى : مصدر سابق : ص ١١ .

ابن بسام : مصدر سابق ، ص ٣٢٦ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) المهماز : حديدة فى مؤخر حذاء الفارس يهزم بها الفرس .

ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ، صفة السرج واللجام ، ص ٨٧ . تحقيق

د.عفاف مهدى محمد . نشر معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ١٩٩٢ م .

التجاور

وفى ضوء التخصص الذى قامت عليه الأسواق واختصاص كل سوق بسلعة معينة ، ظهر مفهوم التجاور فى السلع المتشابهة ، أو السلع التى يكمل بعضها بعضا ، وقام هذا المفهوم على المجانسة بين السلع ، وفى هذا يذكر الشيزرى "ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار ، كالخباز والطباخ والحداد ، فالمستحب أن يبعد حوانيتهم عن العطارين والبزازين ، لعدم المجانسة بينهم وحصول الضرر^(١) . ومن هنا أصبح من الطبيعى أن تتجاور أسواق المطاعم فى محيط عمرانى واحد ، أو متسارب ، وهذا ما وجد على سبيل المثال فى سوق باب الفتوح بالقاهرة ، فهو سوق كان معمور الجانين بحوانيت : اللحامين ، والخضريين ، والفامين ، والشرابية ، وغيرهم . ويذكر المقريزى فى خطته^(٢) أنه من أجل أسواق القاهرة وأعمارها يقصده الناس من أقطار البلاد لشراء أنواع اللحوم الضأن والبقر والمعز ولشراء أصناف الخضروات ومن الملاحظ قرب هذا السوق من مذبج الحسينية ، وهو ما يعنى سهولة نقل اللحم من المذبج إلى هذا السوق ، دون الحاجة إلى الولوج إلى داخل المدينة ، وهو ما قد يسبب ضررا للمارة .

ونرى هنا تسهيلا على المتزدين على السوق لتوافر كافة المطاعم فيه . وفى رشيد نجد وضعا مماثلا فى سوق الخضار ، والذى يتفرع من الشارع الأعظم بالمدينة ، فقد انتشرت به حوانيت بيع الخضروات ، والفواكه ، ومازال هذا السوق فى مكانه إلى اليوم . ونجد قاعدة التجاور هذه مثلا فى أسواق الملابس فى القاهرة ، وفى سويقة^(٣) أمير الجيوش عدة حوانيت فيها الرفاؤون ، والهاكون ، وعدة حوانيت للرسامين ، وللخياطين ، والخلعين ، ويبيع فى هذا السوق أيضا سائر الثياب المخيطة ، والأمتعة من الفرش ، وكان يباع فيه أيضا المغازل والكتان وفى السوق المجاور له ، وهو سوق الجمولون الصغير ، كان يوجد البزازون وهم كما يذكر المقريزى الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام الأزرق ، وأنواع الطرح ، وأصناف ثياب القطن وفى هذا السوق عدة من الخياطين وعدة من البابية المعدين لغسل الثياب وصقالتها^(٤) .

(١) الشيزرى ، مصدر سابق ، ص ١١ ، ١٢ .

ابن بسام ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) المقريزى ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٩٥ .

(٣) السويقة : تصغير السوق .

(٤) المقريزى ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .

ونجد وضعاً مماثلاً فى رشيد ، ولكنه أكثر وضوحاً حيث يتجاور فى شارع الشيخ قنديل ، وهو أحد الشوارع الرئيسية الموازية للشارع الأعظم بالمدينة ، سوق بائعى الأكفان، وتجار الثياب ، والكتان ، والطرح ، وأصناف ثياب القطن ، وتجار الجوخ ، والفراء ، وتجار الثياب القديمة (الخلعين) إلى جانب الخياطين والحريين .

وتتجاوز أيضاً أسواق المصنوعات المخصصة لغرض معين مثل أسواق مستلزمات الخيل التى وجدت متجاورة فى القاهرة ، فسوق المهامزين يجاور سوق اللجميين^(١) ، بل ونجد أيضاً فى سوق المرحلين وهو سوق خاص برحالات الجمال وأقتابها سائر ماتحتاج إليه الجمال من مصنوعات^(٢) وفى رشيد أيضاً يتجاور سوق اللجميين ، وسوق صناع رحالات الجمال، وبائعى ستور الهوادج المعروفون بالأنماطين^(٣) .

(١) المقرئى ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٣) د. محمود درويش ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

قواعد التجاور

إن تجاور الأسواق المتخصصة التي يحوى كل سوق منها سلعة بذاتها ، أو تجاور الأسواق مع المناطق السكنية ، تحكمه قواعد شرعية مستمدة من أصول التشريع الإسلامى، فنوعية المنشآت التجارية التي يمكن أن توجد بجوار بعضها البعض محكومة بالقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار" .

من هذا المنطلق نلاحظ فى أسواق مدينتى القاهرة ورشيد عدم تجاور العطارين وبائعى البز ، مع الخبازين أو الحدادين ، لعد المجانسة بينهم من جهة ، وحصول الأضرار من تجاورهم من جهة أخرى ، وكذلك فى موقع بائعى الأسماك بمعزل عن السوق تجنباً للروائح ، ومن هنا نجد مكان سوق السمك فى مدينة رشيد إلى الغرب من المدينة بمعزل عن أسواقها وذلك فى الشارع الذى يعرف حالياً بشارع طاحون التلايت ، وبالقرب منه أفران شى الأسماك والتي مازال بعضها يعمل إلى اليوم ، وهى محصورة فى الشوارع الواصلة بين شارع الشيخ قنديل وبين شارع طاحون التلايت^(١) .

وقد تتطلب بعض الحرف توزيع حوانيتها على المدينة بما يضمن سهولة حصول المشترين على حاجاتهم منها ، كالفرانين الذين يفرقهم المحتسب على الدروب ، والمحال، وأطراف البلد ، لعظم حاجة الناس إليهم^(٢) . ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال سجلات المحاكم الشرعية فى القاهرة العثمانية ، التى توضح لنا مدى انتشار الأفران فى المدينة^(٣) ، بل تكشف إحدى القضايا عن تدخل المحتسب لوقف إنقاص وزن رغيف العيش من ١٠ أواق إلى ٨ أواق من قبل فرن بخط أسفل الربع الظاهرى^(٤) .

وتضمنت إحدى الوقائع التى نظرت أمام المحكمة الصالحية تعهداً أخذه ناظر الحسبة الشريفة بمصر الأمير سليما أغا ، على الشريف على بن الشريف سلمان الحسنى

(١) عباس السيسى ، رشيد المدينة الباسلة ، ص ٢٨ . دار الدعوة ، ١٩٧٩ م .

(٢) الشيزرى ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٣) سجلات محكمة الصالح :

- سجل ٣٢٣ ، مادة ١٠٢ ، ص ٣٠٠ .

- سجل ٣٢٣ ، مادة ٢٨٣ ، ص ٨٤ .

- سجل ٣٢٣ ، مادة ٣٣٩ ، ص ٩٩ .

(٤) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ١٠٢٤ ، ص ٣٠٧ .

شيخ معلمى القضاين ومعلمى القضاين بالقاهرة بتوفير اللحوم لبائعيها الموزعين على الأخطاط التالية : باب الزهومة وباب اللوق ، وسويقة السباعين ، وباب الخرق ، وسفل الربع الظاهرى ، والصليية ، وباب التعهد ، وتم أخذ تعهد أيضا على المعلم حسن البلقى بالأيذبح خارج المذبح السلطانى ، وأن يبيع اللحوم بالسعر المحدد . هكذا نرى أثر وظيفة الحسبة فى مجتمع القاهرة العثمانية^(١) .

أرباب المقاعد

جرى العرف فى المدن الإسلامية على أن يقوم بعض الباعة بحيازة مكان مالوقت معلوم فى الأسواق ، أو الساحات العامة ، أو الطرق الواسعة للبيع ، فهؤلاء الباعة يسيطرون على المكان ويستخدمونه بإحضار قطع من الأثاث لوضع سلعهم عليها أو فقط بتمييزه بجوائهم ، ولكنهم لا يملكون ذلك المكان . وجمهور الفقهاء يعرفون هذا المبدأ بحق الاختصاص^(٢) . وهؤلاء الباعة يعرفون بأرباب المقاعد .

وعرفت القاهرة أرباب المقاعد وكان أولئك يبيعون مختلف البضائع من المأكولات ، والمشروبات ، والفواكه ، والخضروات ، أو الخواتم والأساور ، وغيرها من لوازم زينة النساء ، وفى سوق السلاح كان أولئك الباعة من أرباب المقاعد يفتشون السوق أمام حوانيت بيع السلاح وحوانيت الصيارفة ... وقد وجد فى القاهرة فى العصر المملوكى سوق بأكمله خصص لهذا النوع من الباعة وهو (سوق القفصيات) الذى كان الباعة يجلسون فيه ، تجاه القبة المنصورية ، على تحوت عليها أقفاص صغيرة (قفصيات) من الحديد ، وقد شبك عليها الخواتم والفصوص ، وأساور النساء وخلخيلهن وغير ذلك ، وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التى يجلسون عليها من المشرف على البيمارستان المنصورى والذى كان السوق يقع فى فناءه^(٣) . ثم نقل هذا السوق إلى مكان جديد بالقرب من الصاغة سنة ٨٣٣هـ^(٤) . وحدد الفقهاء دور الدولة بالنسبة لهؤلاء الباعة ، هذا الدور الذى يقتصر على فض المنازعات التى تقع بينهم وليس لها حق منعهم من الجلوس ، إلا إذا أضروا بالطريق أو المارة^(٥) .

(١) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٢١٩ ، ص ٦٤ .

(٢) انظر ص : ١٠٣ .

(٣) انظر : ص ١٠٩ .

(٤) المقرئى ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، ٩٥ .

(٥) ابن الحاج ، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدرى الفاسى ، المدخل إلى الشرع الشريف ، ج ٤ ، ص ٢٢ . القاهرة ١٣٤٨هـ .

آداب السوق

ويرتبط بالتنظيم العمراني للأسواق في مدينتي القاهرة ورشيد الإهتمام بالآداب العامة ، وهو أمر شددت عليه كتب الحسبة وكان محل نظر واهتمام الفقهاء المسلمين ، وقد أثار تردد النساء على الدكاكين في الأسواق ، وممازحة الباعة لمن استياء أحد الفقهاء في العصر المملوكي^(١) ، وكثيرا ماثار المناقشات في الدوائر الحاكمة بحضور الفقهاء والقضاة لمنع النساء من ارتياد الأسواق ، لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الأوبئة. وهو مايكشف عن المفاهيم الأخلاقية التي كان أهل ذلك الزمان يفسرون بها أسباب الكوارث والشدائد^(٢) .

وقد كان اختلاط التجار بالنساء وخروج ذلك عن الآداب العامة محل شكوى أمام المحاكم الشرعية العثمانية بالقاهرة ، فقد اشتكى الزينى مصطفى ، والناصرى محمد بن مصطفى ، وبالى بن دسترى النصرانى ، على بالى النصرانى بأنه من أهل الفساد ويجتمع فى محله بالنساء ويخرج معهن عن حدود الأدب ، وبعد سماع الشهود أمر القاضي بتعزيه وكان ذلك فى ١٠ صفر سنة ١٠١١هـ / ١٦٠٢م^(٣) .

وقد حاولت السلطات فى العصر العثمانى الحد من تواجد النساء فى الأسواق فى فترات الأزمات . ويذكر الجبرتي بالأخص النداءات الصادرة عن السلطات فى عام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م والتي منعت النساء من التردد على الجواهرجية والأسواق ، إلا للضرورة القصوى ، ثم صدور أمر صارم بمنع النساء من الذهاب إلى الأسواق ، مع تهديدهن بالشنق اذا أقدمن على ذلك ، وإن كان الجبرتي قد أوضح أنهن لم يبالين بذلك إطلاقا^(٤) .

وبعض النساء كن يفضلن أحيانا إرسال شخص آخر ، خادم إذا كان لديهن ، أو شاب من أفراد العائلة . وكان "على" ، الفتى البالغ من العمر ١٤ سنة ، يقوم بالتسوق من أجل أمه الدمشقية المطلقة . وقد رفض عرض والده بالإقامة لديه لأنه كان يتولى الذهاب إلى السوق لكي يحضر لها مايلزمها^(٥) .

(١) ابن الحاج ، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسى ، المدخل إلى الشرع الشريف ، ج ٤ ، ص ٢٢ . القاهرة ١٣٤٨هـ .

(٢) قاسم عبده قاسم ، عصر سلاطين المماليك ، ص ٦٨ . دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

(٣) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٩٠ ، ص ٢٩ .

(٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٦٣٥-٦٣٧ .

(٥) سجلات محكمة الباب العالى ، سجل ١١٧ ، مادة ١٨٦٥ ، ص ٤١٢ .

حركية العمران

والسؤال الذى يطرح نفسه هل كانت المدينتان جامدتين ، لم تستجيبا لمتطلبات التطور العمرانى والحضارى الذى يطرأ بمرور الوقت ؟ وهل كانت الأحكام الفقهية جامدة لا تستجيب لهذه التحولات ؟ إن الإجابة على ذلك تجعلنا نطلع على ماكتبه المقرئى فى خططه والتى يصف فيها ماضى مدينة القاهرة لينتهى معظمه عن التغير الوظيفى والبنائى فى القاهرة . فيقول مثلاً فى وصف خطط خان الوراقه أنه يشتمل الآن على عدة مساكن ، وبه طاحون ، وقد كان موضعه قديماً اصطبلًا . كما يصف الكثير من المنازل التى تحولت إلى مدارس ، ويصف الأسواق التى تغيرت ، كسوق الحرير الذى أصبح سوقاً للصاغة . ويقول فى وصف إحدى القيساريات : "وفى هذا السوق على يمين السالك قيسارية يعلوها ربع كانت مدة سوقاً يباع فيه الكتب ثم صارت لعمل الجلود" . أرأيت كيف أن المقرئى يقدم لنا فى خططه صورة واضحة لحركية العمران فى مدينة القاهرة .

وأعطى فقه البنين صورة شرعية لحركية العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وهذه الحركية قل أن نجد لها فى القوانين المعاصرة . ويتضح هذا فيما استخدمه الفقهاء من عبارات مثل نقل ، رفع ، تحويل .

ويتضح لنا هذا من خلال نوازل الونشريسي مثلاً الخاصة بما يعرض عليه من وقائع تتطلب نقل مبنى لضرر شديد يسببه ، أو تحول منطقة من نشاط إلى آخر الخ .

ومن ذلك نقل المدايح وهى من المنشآت التى كانت تقام فى أطراف المدن للضرر الشديد الذى ينتج عنها ، فقد جاء فى نوازل الونشريسي سئل ابن زيتون عن مسجد قديم خرب ماحوله من الدور فجعلت دوراً للدبغ ثم بعد زمان قام محتسب وقطع تلك ونقلت إلى خارج البلد ، ثم أراد الآن بعض أهل تلك الدور عودها دوراً للدبغ ، فمنعهم أهل المسجد وقالوا تدركننا الأتنان ، والقاذورات ، ويلحق المسجد بعض ذلك مع قدمه . فأجاب : ليس عليهم إعادة الدور للدبغ إذا كان ربح الدبغ ومنتنه مؤذياً لأهل المسجد : قيل ولو طال أمد عمارتها فلا بد من قطعها إذ لاحتيازة على الأحباس كإقطاع الطرق ونحوه" (١) .

(١) الونشريسي ، أحمد بن يحيى ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، ج ٨ ، ص ٤٤٦ خرج جماعه من الفقهاء بإشراف د . محمد حجى ، دار الغرب الإسلامى - بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
وانظر : حول قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، ص ١٨ .

وشهدت القاهرة العديد من أعمال العمران التي هدفت إلى الحفاظ على البيئة العمرانية من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية ، وكذلك استجابة واضحة لحركة العمران نتيجة للتوسع العمرانى الذى طرأ على المدينة ، ونفذت أغلب هذه المشروعات فى القرن ١١هـ / ١٧م .

وأهم هذه المشروعات هو مشروع نقل المدايغ من المنطقة التى كانت تقع جنوب باب زويلة ، خارج القاهرة حيث عمر مكانها مسجد ، وعمائر أخرى ، بينما أنشئت مدايغ جديدة خارج القاهرة على الطريق الواصل بين القاهرة وبين "بوراق أبو العلا" بالقرب من قنطرة قدار ، وهذا المكان فى ذلك الوقت كان يبعد عن الكتلة العمرانية للمدينة ولايسبب أى أضرار للبيئة ، ولا للمحيط العمرانى للمدايغ الجديدة ، على العكس من الموقع القديم الذى أصبح يقع فى وسط الكتلة العمرانية للقاهرة ، بينما حينما أنشئت القاهرة فى العصر الفاطمى كان يقع خارج المدينة^(١) . وقد تبقت بعض الأنشطة التى ترتبط بالمدايغ فى أماكنها لعدم إضرارها بالبيئة ، وهى شاهد عيان حى على ماكان فى هذا المكان من صناعة ضارة بالبيئة ، مثال ذلك تجار وصناع الجلود (القوافين) فى قصبة رضوان ، وصناع البرادع فى سوق السروجية ، وصناع القرب فى القرية . وهذه الحرف وإن كانت تؤكد مبدأ التخصص فى المدينة الإسلامية ، فهى تؤكد كذلك مبدأ التجاور بين الحرف والأنشطة التى تتكامل مع بعضها البعض فالمدايغ كانت تجاور السلخانات التى تقع إلى جنوب المدينة ، وهى مصدر الجلود ، وهذه الصناعات التى كانت تقوم على الجلود المدبوغة كانت تجاور المدايغ^(٢) وهذا يؤكد لنا أن البنية العامة لمدينة القاهرة تبدو كما لو كانت تسير وفق تنظيم منطقي هيأته أحكام الفقه الإسلامى التى سبق تفصيلها .

وشهدت هذه المنطقة أيضا مشروعا آخر أثر فى بنية هذا الحى وهو مشروع رضوان بك الفقارى الذى شيد حوانيت على طول قصبة القاهرة العظمى ، وترأست على جانبي القصبة ، وسقف أعلى الحوانيت بسقف خشبي تتخلله فتحات للإضاءة

(١) سجلات محكمة الباب العالى ، سجل ٧٣ ، مادة ١٣ ، ص ٥ ، ٦ وهى وثيقة هامة تثبت عملية نقل المدايغ سنة ١٠٠٨هـ / ١٦٠٠م . وتكررت حوادث نقل المدايغ وأحكامها فى مؤلفات الفقهاء المسلمين الذين كانوا يحدون النقل من عدمه طبقا للضرر الحادث . انظر على سبيل المثال ، الونشريسي ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، ج ٨ ، ص ٤١٢ ، ٤٤٦ . دار الغرب الإسلامى ، بيروت .
أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة ، ص ٧٥-٧٦ .

والتهوية وذلك سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م . بهدف حماية البضائع ، والناس ، والمارة ، من حرارة الشمس صيفا ، ومن المطر شتاء . وهذا المشروع جاء ليكون صورة من صور تزايد أهمية هذا الحى بعد نقل المدايق منه . وكذلك استجابة للتوسع العمرانى لأسواق القاهرة . فقد بلغ سكان هذا الحى فى القرن ١٨م ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، بنسبة ٣٨٪ من سكان القاهرة البالغ عددهم آنذاك ٢٦٣,٠٠٠ نسمة^(١) .

وشهدت القاهرة فى القرنين ١٧م ، ١٨م أضرارا بالغة نتيجة لوقوع حوانيت البارودية فى حى الباسطية بالقرب من باب زويلة ، وفى عام ١٦٧١م شب حريق فى محلات سوق البارود تسبب فى خسائر فادحة ، وفى موت العديد من الضحايا ، وهنا أمرت السلطات بنقل السوق إلى المحمودية بجوار الرملة وهو حى أقل ازدهما ، وقريب من القلعة مركز حكم البلاد آنذاك ، ولكن ما إن أعيد بناء حوانيت الباسطية حتى عاد تجار البارود ليقيموا فيها مما أدى لراحة سكان الرملة الذين لم يكن فى مجاورة أولئك التجار لهم ، ما يمكن أن يبعث على الطمأنينة . ولكن بعد ذلك بسنوات، وفى عام ١٧٠٣م وبعد حريق ثان فى البارودية تقرر نقل تجار وصناع البارود -نهائياً هذه المرة- إلى الرملة^(٢) .

(١) جمال عبد الرؤوف عبد العزيز ، عمائر رضوان بك بالقاهرة ، ص ٥٢ . رسالة دكتورة كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٩٠م .

(٢) أندريه ريمون ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

تعتبر وكالة السلطان قايتباى بالأزهر ٨٨٢هـ / ١٤٧٧م ، من أروع نماذج الوكالات التى تعود للعصر المملوكى ، وقد راعى المعمار فيها قواعد الفقه الإسلامى ، فالتزمت المعمار بالوظيفية حيث راعى الفصل التام بين الأنشطة التجارية والخدمات بالطابق الأرضى وبين الوحدات السكنية بالطوابق العلوية . كذلك تم الفصل بين مدخل الوكالة فى محور الواجهة الشمالية الشرقية المطلة على الشارع . بينما نظمت ثلاث مداخل منفصلة للربيع العلوى^(١) فى أقصى طرفى الواجهة . وقد عولجت المداخل إلى الأجنحة السكنية بطريقة عادية ، وحجمها جاء مناسباً لاستخدامه من قبل أفراد معدودين هم سكان الربع والمترددين عليهم فقط ، بينما تميز مدخل الوكالة بتشكيله بقوسرة عميقة معقودة بعقد مدائنى مقرنص ، وهذا العقد ذو فتحة كبيرة نسبياً ، لسهولة دخول وخروج الدواب المحملة بالبضائع . وقد ألحق بالوكالة سبيل عولج معالجة معمارية مختلفة عن باقى واجهة المنشأة والهدف من ذلك تأكيد الكتلة البنائية الخاصة به ، وإلحاق سبيل بهذه المنشأة يهدف إلى توفير المياة للمارة فى الشارع الواقع خلف الجامع الأزهر ، وكذلك للمتددين على الوكالة . ونرى ملامح الخصوصية فى معمار هذه الوكالة فى الفصل بين الوحدات السكنية وبين الأنشطة التجارية يجعل مداخل الوحدات السكنية مستقلة بذاتها (شكل رقم ١٠) . أما وكالة الغورى التى ترجع إلى ٩٠٩ - ٩١٠هـ / ١٥٠٤ - ١٥٠٥م . فقد توافرت فيها عناصر الخصوصية فى العمارة التى حثت عليها أحكام البنين فى الفقه الإسلامى ، فبالطابق الأرضى الفناء الذى تلتف حوله الحواصل ، ولهذا الطابق مدخل خاص يتناسب مع الوظيفة الخاصة به ، ويؤدى إلى الطابق التى تعلو هذا الطابق مدخل خاص بها فى واجهة المنشأة ، وهذه الطابق روعى فيها حقوق الجار ، حيث انتظمت غرفها حول الفناء الداخلى ، بينما وضع الدهليز المؤدى إلى المساكن على المحيط الخارجى بجوار حائط الجار ، ويتم توفير الإضاءة والتهوية لها بواسطة أفنية صغيرة داخلية ، وهذا يعنى عدم تعرض هذه الطابق لضرر الكشف وتوفير الخصوصية لها ، وهذه الطابق

(١) ربع : الدار حيث كانت المنزل والوطن ، وكل ذلك مشتق من ربع المكان إذا اطمأن . وفى العمارة فى العصرين المملوكى والعثمانى يقصد به مجموعات من الوحدات السكنية ، وغالباً تعلو خان مثل خان الزراكشة ، أو وكالة مثل وكالتى قايتباى والغورى ، أو حوانيت مثل حوانيت قصبة رضوان ، وكل مجموعة من الوحدات السكنية لها مدخل وسلم خاص بها تسمى ربع ، أى من الممكن أن يكون بالمبنى الواحد أكثر من ربع .

د. محمد أمين ولىلى إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

نوعان : الأول من طابقين يتم الاتصال بينهما رأسياً ، والثاني على مستوى واحد .
وقد ألحق بهذه الوكالة مسجد لأداء الصلاة ، مما يعنى توفير كافة الخدمات للمتريدين
على الوكالة بصفة دورية ، فضلاً عن اصطبل لدواب التجار . (صورة رقم ١٤) ،
(صورة رقم ١٥) ، (الأشكال ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) .

ونرى فى وكالة بازرة ق ١١ هـ / ١٧م صورة إضافية لتطبيق مبدأ الخصوصية
حيث فصل المعمار بين القسم التجارى الذى جعل له المعمار مدخلا مستقلا يقع فى
الطرف الشمالى من الضلع الشمالى الشرقى . وبين الوحدات السكنية الملحقة بالوكالة
والتي استقلت بالأدوار العليا حيث جعل لها المعمار مدخلا خاصاً يوفر لها الخصوصية .

obeikandi.com